

اللجنة المالية تحدّد شرطاً للتعاقد مع الخريجين ضمن قانون الأمن الغذائي



أعلنت اللجنة المالية النيابية ،اليوم الأحد، شرطاً للتعاقد مع الخريجين ضمن قانون الأمن الغذائي، فيما أشارت إلى أن هذه الفقرة لا تسد الحاجة الفعلية للبطالة الموجودة بين الخريجين.

و قال عضو المالية النيابيةّ سجاد سالم في تصريح للوكالة الرسمية، إن: "المالية النيابية حددت شرطاً في التعاقد مع الخريجين ومنها أن يكون حاصلًا على شهادة دبلوم أو بكالوريوس و حسب الحاجة أو الاختصاص لكل محافظة"، مبيناً، أن "التعاقد سيكون لمدة ثلاث سنوات براتب 300 ألف دينار عراقي لأغراض التدريب و التطوير".

و أضاف، أن "فقرة استحداث العقود جاءت بالاتفاق مع الكتل السياسية بشكل عام"، مبيناً، أن "هذه الفقرة لا تسد الحاجة الفعلية للبطالة الموجودة بين الخريجين، لهذا يجب ان تكون هذه الدرجات وفق آلية ومفاضلة معلنة وأقصى درجات الشفافية".

وتابع، أن "استحداث العقود في هذه الفقرة يقع على عاتق وزارتي المالية والتخطيط اللتين ستكونان

المعنيين في إعداد التعليمات الخاصة بقانون الأمن الغذائي".

وقد صوّت مجلس النواب، في وقت سابق، على مقترح قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية، فيما أشارت اللجنة المالية النيابية الى ان القانون تضمن تخصيص 15 ألف عقد جديد لخريجي البكالوريوس لثلاث سنوات وبراتب 300 ألف دينار على أن يتم توزيع هذه العقود بين 15 محافظة ضمن تخصيصات تنمية الأقاليم.